

Distr.: General
7 December 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة
الإرهاب، أتشرف بأن أقدم تقرير لجنة مكافحة الإرهاب إلى مجلس الأمن لينظر على نحو
شامل في عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (انظر المرفق)، عملاً بالفقرة ٢ من
قرار مجلس الأمن ١٨٠٥ (٢٠٠٨).

وترجو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها،
وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إرطغرل أباكان
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)
بشأن مكافحة الإرهاب



المرفق

تقرير لجنة مكافحة الإرهاب المقدم إلى مجلس الأمن لينظر على نحو شامل في عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

أولاً - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب كبعثة سياسية خاصة في إطار توجيه السياسات الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨) وقرر أن تواصل المديرية التنفيذية عملها كبعثة سياسية خاصة في إطار توجيه السياسات الذي تقوم به اللجنة لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي ذلك القرار، قرر المجلس كذلك النظر على نحو شامل في عمل المديرية التنفيذية قبل انتهاء ولايتها.

٢ - وقدمت لجنة مكافحة الإرهاب تقريرها المؤقت (S/2009/289) إلى المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتلقت تقريراً من المديرية التنفيذية (S/2010/569) عن أعمالها خلال فترة الولاية. وأعدت اللجنة هذا التقرير لمساعدة المجلس في نظره على نحو شامل في عمل المديرية التنفيذية. وأدرجت اللجنة أيضاً توصيات بشأن عمل المديرية التنفيذية مستقبلاً.

ثانياً - تنفيذ عملية إعادة تنظيم هيكل المديرية التنفيذية

٣ - في القرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨)، رحب مجلس الأمن بالخطة التنظيمية المنقحة للمديرية التنفيذية وأقرها. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن الهيكل الحالي للمديرية التنفيذية المكون من ثلاث مجموعات جغرافية بما خمسة أفرقة تقنية شاملة لعدة قطاعات وتدعمها وحدتان أصغر حجماً، خدمت المديرية التنفيذية واللجنة خدمة جليلة، فعززت قدرتها على الاضطلاع بعملها الأساسي في إشراك الدول الأعضاء في تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). واشتركت المجموعات والأفرقة بنشاط في وضع دراسة استقصائية منقحة عن التنفيذ على الصعيد العالمي (S/2009/620)، وأعدت إحاطات تقنية مفصلة للجنة وإلى جميع أعضاء الأمم المتحدة، وقُصد بهذه الأخيرة تعزيز الشفافية في ما تقوم به اللجنة من عمل. وقد تحقق إنجازان هامان خلال هذه الفترة هما نشر دراسة استقصائية مستكملة ودليل تقني يضع خطوات على نحو عملي لمساعدة الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وحققت الأفرقة التقنية اتساقاً في التقديرات بشأن تنفيذ أحكام محددة من القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، واستقرت على معايير موحدة لاستعراض جهود الدول والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. وتواصل المجموعات أداء دور هام في إشراك الدول

الأعضاء والمنظمات الدولية في ما يتعلق بالتقييمات، وتيسير تقديم المساعدة التقنية، وتعزيز تفهم الدول لعمل اللجنة والمديرية التنفيذية.

٤ - وتتوقع اللجنة أن يواصل الهيكل الحالي للأفرقة العاملة التقنية المساهمة في ما تحقّقه المديرية التنفيذية من إنجازات تتعلق بالوفاء بولاياتها بفعالية. وستواصل اللجنة مناقشتها للشكل المقبل للدراسة الاستقصائية، وذلك بهدف توفير إرشادات وتوجيهات واضحة بشأن وضع دراسة استقصائية مستكملة جديدة قبل نهاية عام ٢٠١١.

ثالثاً - إعداد تقييمات التنفيذ الأولية وعملية تقييم الوضع

٥ - خلال فترة الولاية، أعدت المديرية التنفيذية تقييماً أولياً للتنفيذ لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واعتمدت اللجنة هذه التقييمات. وأعدت المديرية التنفيذية أول استعراض أو تقييم لوضع التقييمات المنقحة لأكثر من ١٠٠ دولة، واضطلعت بذلك. ومكنت عملية التقييم اللجنة من توسيع نطاق وعمق حوارها القائم مع الدول الأعضاء؛ والتعرف على المواطن التي لا تزال الدول تواجه فيها صعوبة بصفة خاصة؛ وبشكل أعم، التوصل إلى فهم أفضل وأكثر تفصيلاً لحالة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الصعيد العالمي، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية عن التنفيذ. كما اعتمدت اللجنة إجراءات مبسطة للنظر في التقييمات بهدف إتاحة مزيد من الوقت والموارد للتركيز على اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمكنها أن تحدث تغييراً على أرض الواقع في المناطق الإقليمية ودون الإقليمية وفرادى الدول.

٦ - وتخطط اللجنة لاستعراض شكل تقييمات التنفيذ الأولية بهدف تعزيز فائدتها كأداة تشخيصية، وفي هذا الصدد، تتطلع إلى المقترحات التي ستقدمها المديرية التنفيذية من أجل تنشيط التقييمات وتبسيطها، استناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً في الدليل التقني.

رابعاً - الزيارات القطرية

٧ - أشارت اللجنة إلى أن الخطة التنظيمية المنقحة للمديرية التنفيذية، التي تحدد نهجاً أكثر مرونة لبعثات التقييم، قد نُفِّذت تنفيذاً كاملاً، وأسفرت عن القيام بـ ٣٦ زيارة إلى دول أعضاء خلال فترة الولاية. ويبلغ حالياً مجموع عدد الدول التي جرى زيارتها وتقييمها منذ عام ٢٠٠٥ مقدار ٥٦ دولة. وتعتقد اللجنة أن الزيارات القطرية لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من عمل اللجنة والمديرية التنفيذية، وهي حاسمة الأهمية لفهم التطور في جهود الدول المبذولة للتصدي للإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين التواصل مع الدول والمنظمات

الإقليمية يعزز درجة التفهم. مما يساعد على تكوين فهم أكثر دقة ووضوحاً لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الصعيد العالمي، يمكن أن يتجلى في الاستعراضات المنقحة. ويساعد هذا الوضوح المديرية التنفيذية في تحديد الأولويات لأنشطتها الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تيسير تقديم المساعدة التقنية، وإقامة حلقات للعمل ونشر أفضل الممارسات.

٨ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة اتباع هذا النهج المرن للزيارات القطرية، ولا سيما فيما يتعلق بقائمة جديدة من الدول الأعضاء ستعتمدها اللجنة وتقوم المديرية التنفيذية بزيارتها خلال السنتين أو الثلاث القادمة، بموافقة الدول المقترح زيارتها.

خامساً - تعزيز تيسير تقديم المساعدة التقنية للدول

٩ - تواصل اللجنة والمديرية التنفيذية أداء أدوار نشطة بوصفهما جهتين ميسرتين لتقديم المساعدة التقنية. وتلاحظ اللجنة أن الاستراتيجية المنقحة للمساعدة التقنية التي تتبعها المديرية التنفيذية والتي أقرتها اللجنة في تموز/يوليه ٢٠٠٨، عززت من معرفتها المتعمقة. بما تحتاجه الدول التي تمت زيارتها في مجال مكافحة الإرهاب من أجل إشراك جهات مانحة رئيسية ثنائية وإقليمية ودولية. وقد وسّعت هذه الاستراتيجية أيضاً دائرة الجهات المانحة، وذلك بأن شملت البلدان التي اتبعت نهجاً أو نظماً فعالة بوجه خاص في مجال مكافحة الإرهاب داخل مناطقها. ومنذ تنفيذ هذه الاستراتيجية المنقحة، أجرت المديرية التنفيذية ١٨٧ إحالة للمساعدة التقنية، أدت بالفعل في ٤٣ من الحالات إلى تقديم المساعدة التقنية من جهات مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف. أما الحالات الباقية فما زالت معلقة.

١٠ - وتدرك اللجنة أيضاً أن النهجين الإقليمي ودون الإقليمي يتسمان بإمكانية القيام بدور مضاعفات القوة، وهي تدمج هذا التأثير في تصميم برنامج عملها. وفي سياق هذا النهج الإقليمي، حددت اللجنة عدة مجالات رئيسية لتعزيز تيسير تقديم المساعدة التقنية وهي: (أ) تعزيز نظم مراقبة الحدود والتعاون المؤسسي عبر الحدود في ما بين الدول المتجاورة؛ (ب) أنشطة بناء القدرات. بما فيها الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز المؤسسات وتوطيد سيادة القانون؛ (ج) تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية المعنية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على القدرات وأوجه التصدي في مجال مكافحة الإرهاب.

١١ - وتلاحظ اللجنة أيضاً أن المديرية التنفيذية اتخذت تدابير لدعم أنشطتها في مجال الاتصال مع الجهات المانحة المحتملة، بما في ذلك الجهات التي تشارك بالفعل في أنشطة بناء القدرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات وتوطيد سيادة القانون. وبذلك، فقد كفلت المديرية

التنفيذية قبول الجهات المانحة لعدد أكبر من الإحالات، وإيصال المساعدة التقنية المحددة بنجاح لمساعدة الدول على مواصلة تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

١٢ - وتشجع اللجنة المديرية التنفيذية على موافقتها بصورة منتظمة بآخر المستجدات في حالة تنفيذ الاستراتيجية المنقحة لتقديم المساعدة التقنية، وإبقاء الاستراتيجية قيد الاستعراض الفعلي، بما في ذلك طرح أفكار جديدة لزيادة عدد الجهات المانحة، ووضع نهج ابتكارية في مجال بناء القدرات.

سادساً - التعامل مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وغيرها من هيئات مجلس الأمن

١٣ - بتوجيه من اللجنة، تواصل المديرية التنفيذية العمل كعضو أساسي في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتقدم مساهمات هامة إلى الأفرقة العاملة الستة التابعة لها، التي تتعامل مع مسائل من قبيل مكافحة تمويل الإرهاب، وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، ومبادرة تقديم المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب (تشغل المديرية التنفيذية بها منصب رئيس مشارك)، وإنشاء فريق معني بمراقبة الحدود مؤخراً (تشغل المديرية التنفيذية فيه منصب الرئيس). ويقيم موظفو المديرية التنفيذية اتصالات وتفاعلات على نحو متواتر مع الأمانة المنشأة حديثاً لفرقة العمل، بهدف تبادل المعلومات وإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني حسب الحاجة. ويحضر رئيس فرقة العمل أو من يمثله بانتظام الاجتماعات الأسبوعية للإدارة العليا للمديرية. وتحضر المديرية التنفيذية بدورها، الاجتماعات الأسبوعية لموظفي فرقة العمل. وتواصل المديرية التنفيذية وأمانة فرقة العمل عملهما في مشروع بناء القدرات في اثنتين من الدول الأعضاء في سياق مبادرة تقديم المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، يهدف إلى تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء باتباع نهج متكامل لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

١٤ - وفي إطار الاستراتيجيات المشتركة للجان مجلس الأمن الثلاث، وفي إطار فرقة العمل، قامت أفرقة الخبراء الثلاثة التابعة للهيئات الفرعية لمجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب بتنسيق أنشطتها بفعالية، وهي تواصل تبادل المعلومات (المديرية التنفيذية، وفريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)). كما تعمل أفرقة الخبراء الثلاثة معاً بشكل وثيق لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على فهم متطلبات التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب. وأحد النهج المتبعة هو إقامة حلقات عمل إقليمية

لمساعدة الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرة على تقديم ردود إلى لجان مجلس الأمن الثلاث التي تتعامل مع الإرهاب. كما تواصل أفرقة الخبراء الثلاثة تنفيذ استراتيجيتها المشتركة للعمل معاً، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومع كيانات الأمم المتحدة المعنية، وذلك من أجل تجنب التداخل والاستفادة من الموارد المتاحة بطريقة مناسبة، ودعوة بعضها البعض للاشتراك في زيارات تقييمية للدول.

١٥ - وتشجع اللجنة تعزيز التعاون بين المديرية التنفيذية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ والهيئات التابعة لها، وبخاصة أفرقة الخبراء الأخرى التابعة لمجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب، في إطار ولاية كل منها، من قبيل تبادل المعلومات، ووضع استراتيجيات مشتركة، وتنظيم حلقات عمل مشتركة، والقيام بزيارات قطرية مشتركة، وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء على نحو أفضل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

سابعاً - التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

١٦ - تعترف اللجنة بأن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أطراف شريكة رئيسية في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعمل اللجنة والمديرية التنفيذية عن كثب مع العديد من المنظمات الدولية الشريكة التي تقدم مساعدة الخبراء والمشورة والدعم فيما يتعلق ببعثات التقييم والمؤتمرات وحلقات العمل، وفي مجال تطوير وتعزيز الممارسات الجيدة، وتقديم المساعدة التقنية عملاً بإحالات المديرية التنفيذية.

١٧ - وترحب اللجنة بجهود التعاون والتآزر التي تبذلها على نحو وثيق ومتعمق اللجنة والمديرية التنفيذية وجميع المنظمات الشريكة لها. وهي تخطط لعقد اجتماعها الاستثنائي المقبل مع جميع المنظمات ذات الصلة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١.

ثامناً - حقوق الإنسان

١٨ - تدرك اللجنة والمديرية التنفيذية أن استراتيجيات وأنشطة مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة تماماً في الأجل الطويل إلا إذا ترسخت في سيادة القانون واتسقت مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات الإنسانية الدولية. وتلاحظ اللجنة أن جوانب حقوق الإنسان في عملية مكافحة الإرهاب قد أثرت بانتظام خلال الزيارات القطرية وحلقات العمل ومؤتمرات الفيديو وغيرها من التبادلات مع الدول الأعضاء. وتواصل المديرية التنفيذية أيضاً تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بطرق من بينها التطوير المشترك للمساعدات التقنية ذات الصلة المقدمة إلى

الدول في مجالي شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان. وتقيم المديرية التنفيذية حواراً نشطاً مع المقرر الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وتستند إلى تقاريره في التحضير لبعثات التقييم وحلقات العمل.

١٩ - وترحب اللجنة بأنشطة المديرية التنفيذية المستمرة في هذا المجال وتطلب إلى المديرية التنفيذية مواصلة تطويرها، بما يتماشى مع توجيهات اللجنة المتعلقة بالسياسة العامة في مجال حقوق الإنسان، وذلك بهدف كفالة تناول جميع المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان باتساق ودون تحيز في أنشطتها. وتدعو اللجنة أيضاً إلى مواصلة جهود التعاون التي تبذلها المديرية التنفيذية مع جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ.

تاسعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)

٢٠ - ترحب اللجنة بالحوار المستمر الذي تجريه المديرية التنفيذية مع الدول الأعضاء بشأن جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدمت دول بلغ مجموعها ١٠٩ دول تقارير إلى اللجنة عن تنفيذ القرار. وتلاحظ اللجنة أن تدابير مكافحة الإرهاب يمكن أن تكون فعالة تمام الفعالية عندما يجري تناولها بشكل كلي بحيث تتضمن النظر في الظروف التي تفضي إلى انتشار الإرهاب والتي تحول دونه. ومن شأن إنشاء آليات وطنية مناسبة أن يساعد الدول على وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب. واعترافاً من اللجنة بالدور الخاص الذي تضطلع به المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في هذا الصدد، فإنها تشجع المديرية التنفيذية على مواصلة تطوير المبادرات الرامية إلى تحديد ونشر أفضل الممارسات والاستراتيجيات القانونية لمكافحة التحريض والتطرف العنيف. وينبغي أن تبذل المديرية التنفيذية جهودها بالتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٢١ - وترحب اللجنة بعمل المديرية التنفيذية بشأن القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وتشجع المديرية التنفيذية على تعزيز جهودها، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل وما يتبعها من أفرقة عاملة ذات صلة، لتحديد ونشر أفضل الممارسات القانونية لحظر التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية والحيلولة دونه. وتحث اللجنة المديرية التنفيذية على العمل مع الدول ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لوضع استراتيجيات لمكافحة التحريض على الأعمال الإرهابية بدافع التطرف والتعصب، على نحو ما دعا إليه القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتطلب اللجنة إلى المديرية التنفيذية

إعداد تقرير عن حالة التنفيذ على الصعيد العالمي للقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بحلول نهاية ٢٠١١ كي تنظر فيه.

عاشرا - الاتصالات العامة والتوعية

٢٢ - ترحب اللجنة بتنفيذ المديرية التنفيذية النشاط لاستراتيجيتها في مجال الاتصالات التي تركز على التواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث الأكاديمية ذات الصلة، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص بغية تعزيز درجة تفهم كنه اللجنة والمديرية التنفيذية والاشتراك معهما في العمل. ويجري دمج هذا العمل جزئيا في إطار فرقة العمل بالتنسيق مع إدارة شؤون الإعلام. وقامت المديرية التنفيذية بتنشيط الموقع الشبكي للجنة وهي تتعهد محتواه وتحديثه باستمرار بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتقوم المديرية التنفيذية أيضا بتوزيع مجموعة من القصصات الصحفية بشأن الأحداث الجارية، وخصوصا خلال الزيارات للدول أو في المؤتمرات أو حلقات العمل.

٢٣ - وتشجع اللجنة المديرية التنفيذية على تقديم آخر المستجدات بانتظام بشأن تنفيذ استراتيجية الاتصال، وتعهد الموقع الشبكي للجنة وتحديثه بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

حادي عشر - تنظيم المديرية التنفيذية وسير عملها

٢٤ - أحاطت اللجنة علما بتقرير المديرية التنفيذية فأشارت إلى أنها لديها عدد كاف من الموظفين لأن تنفذ برنامجاً طموحاً من الأنشطة في إطار ولاية جديدة، وأن تقدم الدعم إلى اللجنة، بالتعاون مع شركائها في فرقة العمل، في إجراء الزيارات التقييمية، واستضافة حلقات العمل، وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تحيط اللجنة علماً بوجهة نظر المديرية التنفيذية بأنه يمكن إنشاء صندوق استثماري للتبرعات لتيسير تنفيذ الأنشطة، رهناء بموافقة اللجنة، واستخدام التمويل من خارج الميزانية على نحو أكثر كفاءة وشفافية.

٢٥ - وتعرب اللجنة عن اعتزامها إجراء مزيد من المناقشة بشأن حاجة المديرية التنفيذية إلى إيجاد طريقة للتعامل مع التمويل من خارج الميزانية على نحو يتسم بالاتساق والكفاءة والشفافية، لأغراض تنفيذ الأنشطة التي توافق عليها اللجنة.

٢٦ - وترحب اللجنة بمقترحات المديرية التنفيذية بشأن إدخال تعديلات على هيكلها التنظيمي وممارستها التنفيذية.

ثاني عشر - الاستنتاجات

٢٧ - خلال فترة الولاية، أنجزت المديرية التنفيذية المهام التي أوكلتها اللجنة إليها، على النحو المبين في برنامجي عمل المديرية التنفيذية واللجنة.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، ترحب اللجنة بانجازات المديرية القابلة للقياس منذ اتخاذ القرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨)، ولا سيما الحوار المتعمق الذي تجريه مع الدول الأعضاء في جميع المناطق، واستراتيجيتها الأكثر استباقية لتيسير تقديم المساعدة التقنية، وما تبذله من جهود التعاون والتآزر الوثيقين مع الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والكيانات ذات الصلة التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ.

٢٩ - وتعتقد اللجنة بأن تجديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لمدة ثلاث سنوات أخرى سيؤدي خدمة جليلة للجنة في رصد جهود الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن.